

June 2011



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольствен
ная и
сельскохозяйств
енная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Agricultura y la
Alimentación

المؤتمر

الدورة السابعة والثلاثون

روما، 25 يونيو/حزيران – 2 يوليو/تموز 2011

المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

موجز

توفر هذه الوثيقة معلومات حول إنشاء المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (المنهاج الحكومي الدولي). وعلى الرغم من أن الحكومات اتفقت على ضرورة إنشاء المنهاج الحكومي الدولي، لم يتم حتى الآن اتخاذ القرارات اللازمة بشأن الترتيبات المؤسسية ومقر إنشاء أمانة المنهاج الحكومي الدولي. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد طلبت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم في أقرب فرصة ممكنة، بالتشاور مع جميع المنظمات والهيئات المعنية، بتنظيم اجتماع يُصار خلاله إلى تحديد الطرق والترتيبات المؤسسية اللازمة لإنشاء المنهاج الحكومي الدولي.

الإجراء المقترح أن يتخذه المؤتمر

قد يود المؤتمر اعتماد مشروع القرار الوارد في المرفق بهذه الوثيقة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة ليندا كوليت (Linda Collette)

أمينة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة

الهاتف: +3906 57052089

المحتويات

الصفحة	
3	أولاً - مقدمة
3	ثانياً - معلومات أساسية
5	ثالثاً - منظمة الأغذية والزراعة والتقييمات العالمية في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
5	رابعاً - الآثار من حيث التكاليف
4	خامساً - الاستنتاجات
8	المرفق - مشروع قرار

أولاً - مقدمة

1- دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر/كانون الأول 2010، برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

وطلبت الجمعية العامة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، القيام بما يلي:

"(...) دون المساس بالترتيبات المؤسسية النهائية لمنهاج العمل الحكومي الدولي للصلة بين العلم والسياسات العامة في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وبالتشاور مع جميع المنظمات والهيئات المعنية، سعياً إلى تفعيل المنهاج بشكل كامل، تنظيم اجتماع عام يتيح لجميع الدول الأعضاء، وبخاصة لممثلي البلدان النامية، المشاركة بصورة كاملة وفعالة لتحديد طرائق وترتيبات مؤسسية لمنهاج العمل في أقرب فرصة ممكنة؛"¹

2- وفي فبراير/شباط 2011، طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مديره التنفيذي الدعوة إلى عقد الاجتماع العام خلال عام 2011، بالتعاون مع اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتسهيل أية عملية قد تترتب على تنفيذ المنهاج الحكومي الدولي إلى أن يتم إنشاء أمانة له.²

3- وفي أبريل/نيسان 2011، لاحظ مجلس منظمة "الفاو" أن مشروع قرار بشأن المنهاج الحكومي الدولي سيُرفع إلى الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر المنظمة (يونيو/حزيران - يوليو/تموز 2011)، مشفوعاً بوثيقة معلومات أساسية تتضمن الآثار من حيث التكاليف.³ وتعرض هذه الوثيقة المعلومات الأساسية ومشروع قرار للمؤتمر يرد في المرفق.

ثانياً - معلومات أساسية

4- نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بين سبتمبر/أيلول 2008 ويونيو/حزيران 2010، ثلاثة اجتماعات مخصصة مفتوحة العضوية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن المنهاج الحكومي الدولي. وشاركت منظمة "الفاو"، بصفة مراقب، في هذه الاجتماعات وعرضت تقييماتها وأنشطتها المتعددة السابقة والحالية والمقبلة في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.⁴ واعتمد ممثلو الحكومات الذين حضروا الاجتماع الثالث المعقود في يونيو/حزيران 2010 في بوسان،

¹ الوثيقة A/RES/65/162

² الوثيقة UNEP GC/GMEF 26

³ الفقرة 49 في الوثيقة CL 141/REP

⁴ انظر تقرير المنظمة (UNEP/IPBES/1/INF/2/Rev.1) على الموقع

<http://ipbes.net/previous-ipbes-meetings/1st-meeting-on-ipbes.html>

جمهورية كوريا، نتائج بوسان التي أوصت بأنه "ينبغي إنشاء منهج حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي لتدعيم الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ورفاه البشر في الأجل الطويل، والتنمية المستدامة".⁵

5- وأوصت نتائج بوسان بإنشاء المنهج الحكومي الدولي على غرار النموذج الأولي المتمثل بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، كونها هيئة حكومية دولية مستقلة تتولى إدارتها واحدة أو أكثر من منظمات الأمم المتحدة أو وكالاتها أو صناديقها أو برامجها القائمة. ومن الضروري أن تكون المشاركة في الجلسة العامة، التي ينبغي أن تكون الهيئة المعنية بصنع القرارات في المنهج الحكومي الدولي، مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأمام المنظمات الاقتصادية الإقليمية. وينبغي أن تشارك المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من أصحاب الشأن المعنيين في الجلسة العامة بصفة مراقبين وفقاً للنظام الداخلي الذي سيعدده المنهج الحكومي الدولي.

6- ونزولاً عند طلب الحكومات، ينبغي للمنهج الحكومي الدولي أن يجري تقييمات منتظمة وحسنة التوقيت لخدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي والصلات القائمة بينها. ويجب أن تكون هذه التقييمات ذات مصداقية علمية ومستقلة وموضوع استعراض من الأنداد، وأن تحدد مواطن عدم اليقين. وينبغي للمنهج الحكومي الدولي أن يحدد المعلومات العلمية الرئيسية ولكن دون القيام مباشرة بإجراء بحوث جديدة. ويوفر المنهج الحكومي الدولي المعلومات ذات الصلة بالسياسات ولا يسدي مشورة تملي السياسات. كما ينبغي له أن يدعم عملية رسم السياسات وتنفيذها وأن يحدد أولويات الحاجات الرئيسية إلى بناء القدرات لتحسين الترابط بين العلوم والسياسات على المستويات الملائمة.

7- ولا تحدد نتائج بوسان التدابير المؤسسية للمنهج الحكومي الدولي ولا مقر الأمانة. ولا تزال هذه المسائل بحاجة إلى البت. وتشجع نتائج بوسان الهيئات الإدارية لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة على إيلاء المزيد من الاعتبار لتحديد أدوار هذه المنظمات في هذا الإطار.

8- وحظيت نتائج بوسان بالترحيب من قبل إعلان موسكو الصادر عن مجموعة الثماني ومن قبل الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.⁶ وأحاط المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو علماً بنية اليونسكو السعي إلى تحالف مؤسسي مع المنهج الحكومي الدولي، في حال إنشائه.⁷

9- ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت الراهن بتعاون وثيق مع اليونسكو والمنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم اجتماع عام، على شكل اجتماع حكومي دولي مفتوح العضوية، يزعم عقده في دورتين. وسيتعين على ممثلي الحكومات في الاجتماع الأول المزمع عقده في أكتوبر/تشرين الأول 2011، النظر في مشروع المبادئ والعمليات التي

⁵ انظر <http://ipbes.net/previous-ipbes-meetings/3rd-meeting-on-ipbes.html>

⁶ القرار X/11.

⁷ الوثيقة EX/Decisions 185، صفحة 54.

تنظّم عمل المنهاج الحكومي الدولي، وهيكله التنظيمي، وآليات تعيين الموظفين وانتخابهم، وتعيين واختيار المؤسسة (المؤسسات) المضيفة والبلد المضيف للمنهاج.

ثالثاً - منظمة الأغذية والزراعة والتقييمات العالمية في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

10- وفي ضوء ولاية المنظمة، وفضلاً عما تتمتع به من خبرة وما تضطلع به من دور منذ فترة طويلة في ما يتعلق بالتقييمات الدورية لحالة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في العالم والتقييمات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، قام ممثلو الحكومات المشاركة في مشاورات المنهاج بتحديد المنظمة بصفتها جهة فاعلة مهمة وشريكاً رئيسياً ممكناً للمنهاج الحكومي الدولي.

11- وأعدت المنظمة، بتوجيه من هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهيئة)، وهي هيئة حكومية دولية، تقييمات عالمية للموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة. ووضعت الهيئة، استجابة لهذه التقييمات واستناداً إليها، سياسات وخطط عمل ومدونات سلوك والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، أثبتت جميعها أهمية المعلومات والتحليلات العلمية ذات المصادقية في صياغة سياسات فعّالة لصون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام للأغذية والزراعة، على المستويين الوطني والدولي. وطلبت الهيئة إلى المنظمة أن تقدم في عام 2017 أول تقرير من نوعه بشأن حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم. وتضطلع المنظمة، إضافة إلى ذلك، بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالأغذية والزراعة، لا سيما للغابات ومصايد الأسماك، وتجميعها وتحليلها. وقواعد البيانات العالمية التابعة للمنظمة، بما فيها النظام العالمي لرصد الأرض وقاعدة البيانات الإحصائية Fishstat Plus والتقييم العالمي لتدهور الأراضي، فضلاً عن المطبوعات الرئيسية للمنظمة، من قبيل التقييم العالمي لتقدير الموارد الحرجية وحالة الغابات في العالم ونشرة حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، جميعها أدوات أساسية للتقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتساعد المنظمة وأعضاءها في صياغة السياسات وتنفيذها.

رابعاً - الآثار من حيث التكاليف

12- لم يُتخذ حتى الآن أي قرار بشأن هيكل إدارة المنهاج الحكومي الدولي، والمؤسسة (المؤسسات) المضيفة له والبلد المضيف، ولا بشأن برنامج عمله وميزانيته. لذا فمن الصعب في هذه المرحلة تقدير الموارد المالية اللازمة والتكاليف التي قد تنجم عن مساهمة المنظمة في إنشاء المنهاج الحكومي الدولي وتشغيله. والجدير بالذكر أنه ينبغي، وفقاً لما جاء في نتائج بوسان، إنشاء صندوق استئماني أساسي تخصصه الجلسة العامة للمنهاج الحكومي الدولي من أجل تلقي المساهمات الطوعية من الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمية، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية.

13- ويقدم الجدول المبين أدناه عرضاً عاماً للمتوسط التقديري للتكاليف السنوية للخيارين الأدنى والأقصى لعمل المنهاج الحكومي الدولي، كما عرضتها أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الاجتماع المخصص الثالث الحكومي الدولي لأصحاب المصلحة المتعددين للمنهاج الحكومي الدولي (7-11 يونيو/حزيران 2010). وتشير التقديرات في الجدول إلى أن الميزانية السنوية الإشارية للمنهاج الجديد، وفقاً لبرنامج العمل، قد يتراوح بين 5 731 000 و8 141 000 دولار أمريكي. ويصل المبلغ الإجمالي التقديري للتكاليف السنوية للأمانة، بما في ذلك الموظفين والتكاليف الأخرى إلى 1 366 000 دولار أمريكي.⁸

الخيارات المنخفضة التكلفة	الخيارات العالية التكلفة	
30 000	40 000	برنامج العمل
2 375 000	3 275 000	إنتاج المعارف
90 000	240 000	التقييمات المنتظمة وحسنة التوقيت
50 000	1 400 000	تقديم الدعم لصياغة السياسات وتنفيذها
2 545 000	4 955 000	بناء القدرات
		المجموع الفرعي
1 200 000	1 200 000	إدارة المنهاج
620 000	620 000	اجتماعات الهيئات الإدارية
1 120 000	1 120 000	المطبوعات، التوعية والاتصالات، الأمانة
246 000	246 000	(أ) الموظفون
3 186 000	3 186 000	(ب) تكاليف أخرى
		المجموع الفرعي
5,731,000 دولار أمريكي	8,141,000	المجموع

خامساً - الاستنتاجات

14- قد يبدو من الضروري التأكيد على أن برنامجي عمل المنهاج الحكومي الدولي ومنظمة "الفاو" يتكاملان ويتآزران، من دون أن يتضاربا، وأن المنهاج الحكومي الدولي ومنظمة "الفاو" ينسقان ويتعاونان على نحو وثيق بشأن التقييمات والأنشطة الأخرى ذات الصلة. وقد يود أعضاء منظمة "الفاو" السماح للمدير العام بالعمل بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة للتحضير للاجتماع العام المقبل للمنهاج الحكومي الدولي، وعرض إنشاء منهاج حكومي دولي والمشاركة في استضافته مع المنظمات الدولية ذات الصلة، شرط أن تكون التدابير ملائمة بالنسبة إلى المدير العام وأن يتم صرف التكاليف من الموارد من خارج الميزانية، على أن يتم إرجاع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي الملائم وفقاً لسياسات المنظمة بخصوص تكاليف الدعم.

⁸ انظر الميزانية الإرشادية لمنهاج حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي (UNEP/IPBES/3/INF/6) وانظر الميزانية الإرشادية لمنهاج حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي - الموجز التنفيذي (UNEP/IPBES/3/INF/6/Add.1) على الموقع <http://ipbes.net/previous-ipbes-meetings/3rd-meeting-on-ipbes.html>

المرفق
مشروع قرار

مشروع القرار رقم ____/2011
المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

إنّ المؤتمر

إنّ يحيط علماً بنتائج الاجتماع المخصص الثالث الحكومي الدولي المفتوح العضوية لأصحاب المصلحة المتعددين للمنهاج الحكومي الدولي المعقود في بوسان، جمهورية كوريا؛

وإنّ يضع في اعتباره القرار رقم 162/65 الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي طلبت فيه إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دون المساس بالترتيبات المؤسسية النهائية لمنهاج العمل الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وبالتشاور مع جميع المنظمات والهيئات المعنية، سعياً إلى تفعيل المنهاج بشكل كامل، تنظيم اجتماع عام يتيح لجميع الدول الأعضاء، وبخاصة لمثلي البلدان النامية، المشاركة بصورة كاملة وفعالة لتحديد طرق وترتيبات مؤسسية للمنهاج الحكومي الدولي في أقرب فرصة ممكنة؛

وإنّ يحيط علماً بالقرار رقم 11/10 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي رحب المؤتمر من خلاله بإنشاء منهاج حكومي دولي؛

وإنّ يقرّ بخبرة المنظمة وما تظلم به من دور منذ فترة طويلة في ما يتعلق بالتقييمات الدورية لحالة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في العالم والتقييمات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛

- 1- يرحّب بقرار الحكومات إنشاء منهاج حكومي دولي؛
- 2- يطلب إلى المدير العام التعاون على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة من أجل التحضير للاجتماعات المقبلة بهدف تشغيل المنهاج الحكومي الدولي؛
- 3- يسمح للمدير العام عرض إنشاء منهاج حكومي دولي والمشاركة في استضافته مع المنظمات الدولية ذات الصلة، شرط أن تكون التدابير ملائمة بالنسبة إلى المدير العام وأن يتم صرف التكاليف من الموارد من خارج الميزانية، على أن يتم إرجاع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي الملائم وفقاً لسياسات المنظمة بخصوص تكاليف الدعم.

4- يطلب إلى المدير العام رفع تقرير إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في مجال إنشاء المنهاج الحكومي الدولي وآثاره المالية والإدارية.

(اعتمد في/2011)